مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٦١**

الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٣/١٥

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دينسوف
	إسبانيا	السيد ياني‍يث – بارنويفو
	ألمانيا	السيد دلفس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد تاريسي دا فونتورا
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد دونوسو
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	فرنسا	السيد بواريه
	الفلبين	السيد باخا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسن

جدول الأعمال

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2004/756)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-56681 (A)

0456681

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2004/756)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص الوارد في الوثيقة S/2004/756. ومعروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/2004/829، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أود أن أبلِّغ المجلس بأنني، بصفتي رئيس المجلس، اجتمعت صباح هذا اليوم مع ممثلي الأطراف، الذين أكدوا لي تمسكهم بمواقفهم المعروفة جيدا إزاء البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعلى أساس تلك الاجتماعات، وبصفتي رئيسا وبموافقة أعضاء المجلس، خلصت إلى أنه يمكن للمجلس أن يشرع في البت في مشروع القرار المعروض عليه.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٦٨ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لمن يرغب من أعضاء المجلس في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أولسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار لأنه يصادق على توصية الأمين العام بخفض مستوى القوة بنسبة ٣٠ في المائة، إلى جانب اعتزامه إجراء استعراض آخر لولاية القوة ومستوياتها ومفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مع استمرار مراعاة ما يجري من تطورات على أرض الواقع ووجهات نظر الطرفين قبل التجديد المقبل لولاية القوة. وهذا القرار خطوة أولى وهامة في عملية الاستعراض الجارية للقوة.

وكما لاحظنا، فإن موارد عمليات حفظ السلام مقيدة نتيجة ازدياد الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. وعليه، فإننا نرحب بدعم القرار لطلب الأمين العام المزيد من التبرعات لصالح هذه القوة من البلدان والمنظمات الأخرى.

وفضلا عن ذلك، نحيط علما بتقييم الأمين العام ومفاده أن تجدد القتال في قبرص أصبح مستبعدا بصورة متزايدة، مع لجوء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى تركيز نشاطها على الاتصال والمراقبة والوساطة عوضا

عن نشر القوات لمنع تجدد القتال والحفاظ على الوضع القائم.

ونلاحظ أيضا أن فريق الأمانة العامة الذي أجرى استعراضا لهذه القوة قد التمس آراء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بشأن الحالة في الميدان، كما نحيط علما بملاحظة الأمين العام أن الطرفين، والدول الضامنة، تتشاطر الرأي بأنه في ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن تبقى القوة في قبرص إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ويود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد دعمنا لتقرير الأمين العام عن مهمة بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2004/437). ونتفق مع ما جاء في التقرير على أن الطريق للتوصل إلى تسوية يمر بإعراب القبارصة اليونانيين بوضوح وبصورة نهائية، عن شواغلهم التي أشاروا إليها بشأن تنفيذ خطة التسوية وأحكامها الأمنية. وما زلنا نؤيد التقييم الوارد في التقرير ومفاده أن تركيا والقبارصة الأتراك فعلوا كل ما في وسعهم لتحقيق تسوية في قبرص. ونقدر كذلك تأييد اليونان لجهود الأمين العام، بما فيها على نحو خاص الجهود التي بذلها من أجل تنفيذ خطة التسوية النهائية.

إننا نؤكد من جديد تأييدنا لتوصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٩٣ من تقرير مهمة المساعي الحميدة، بأنه ينبغي لمجلس الأمن ”ليس بغرض منح الاعتراف أو للمساعدة على الانفصال“، تشجيع جميع الدول على التعاون على الصعيد الثنائي أو في الهيئات الدولية على إزالة القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم. ونؤيد تقييم الأمين العام ومفاده أن هذا التحرك من شأنه أن يتماشى مع قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤).

ونأسف لأن المجلس لم يصادق حتى الآن على تقرير مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص. ونتطلع إلى اتخاذ المجلس لإجراء في ذلك الصدد.

وأود أن أذكر أيضا أن سياسة حكومة الولايات المتحدة تتمثل في كفالة حماية أفراد القوات المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية المشاركين في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة من مقاضاتهم جنائيا أو غير ذلك من أنواع الملاحقة القضائية في المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عن طريق إدخال أحكام عاجلة لتوفير هذه الحماية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت باكستان لصالح القرار. وتعود أسباب تأييدنا له إلى ما يلي. أن القرار يؤيد توصيات الأمين العام الرامية إلى تعديل مفهوم العمليات ومستويات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ثانيا، إن القرار يقر توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص وفقا لتوصيات الأمين العام ورغبات جميع الأطراف المعنية.

بيد أن القرار لم يتناول عناصر هامة ثلاثة نابعة من الحالة المتغيرة جذريا على الأرض. أولا، قصّر القرار في الاستجابة لتقرير مهمة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام في قبرص (S/2004/437) الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٤. إذ طلب ذلك التقرير إلى أعضاء المجلس ”أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عليها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم“ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٣).

ثانيا، إنه يخص بالذكر قرارا وحيدا في الفقرة ١ من المنطوق، وهو أمر غير ضروري نظرا للحالة المتغيرة في الجزيرة.

ثالثا، تشير الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام (S/2004/756) بشأن تعديل مفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة إلى أن فريق الاستعراض الذي أنشأه قد تشاور مع

جميع الأطراف ذات الصلة في الجزيرة، فضلا عن الدول الضامنة، حول مفهوم العمليات والاقتراح بتمديد ولاية القوة. وهذه الحقيقة لم يرد ذكرها في الفقرة الرابعة من ديباجة القرار.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا بلا تحفظ لجميع المبادرات والمساعي المتعددة الأطراف والثنائية الرامية إلى تحقيق تسوية نهائية وشاملة لمشكلة قبرص، تسوية تقوم على توافق الآراء والعدالة والإنصاف.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي اتخاذ قرار مجلس الأمن الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

إن تلك العملية تواصل أداء دور هام في صون الاستقرار والأمن في جزيرة قبرص. ونحن وافقنا على توصيات الأمين العام المتعلقة بتغيير مفهوم العمليات ومستوى القوة، آخذين في الاعتبار حقيقة أن تلك التغييرات تعكس الحالة الأمنية في الجزيرة ولن تلحق الضرر بأنشطة القوات المسلحة التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.

ويواصل الاتحاد الروسي تقديم المساعدة لتحقيق تسوية دائمة في قبرص وفقا لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٢٥١ (١٩٩٩) وغيره من قرارات مجلس الأمن.

إننا نوافق على أهمية تهيئة بيئة مؤاتية لتجديد عملية المفاوضات، بما في ذلك عن طريق إقامة علاقات اقتصادية بين الطائفتين القبرصيتين. وفي ذلك الصدد، يجب أن نحترم أحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤) احتراما شديدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار. فالنص يعكس بحق تغير الحالة على الأرض، ومرد ذلك إلى حد كبير لعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وكذلك لمساعي الأمين العام وفريقه للمساعي الحميدة. وندرك أيضا الدور الذي اضطلعت به الدول الضامنة والطرفان في الجزيرة.

إن القرار ينص على تنفيذ توصيات الأمين العام لتخفيض حجم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وإعادة هيكلتها، كما ينص على إجراء استعراض أكثر شمولية قبل التجديد المقبل للولاية. والقرار يركِّز على مجرد القضية الضيقة لمستقبل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وهناك، بالطبع، المسألة الأوسع ألا وهي مستقبل عملية التسوية. وقد قدّم الأمين العام تقريرا جيدا، والمملكة المتحدة تؤيده تأييدا تاما.

وسيحتاج المجلس إلى استمرار مواصلة البحث عن تسوية، في ضوء التطورات. ونشعر بخيبة أمل لأن القبارصة الأتراك، بعد أن صوتوا لصالح التسوية في نيسان/أبريل، لم يحصلوا حتى الآن على فائدة تُذكر. ولا نزال ملتزمين بوضع حد لعزلة القبارصة الأتراك وتضييق الفجوة الاقتصادية بين الطائفتين. ونؤمن بأن هذا سيكون العنصر الرئيسي في الإبقاء على إمكانيات إعادة التوحيد حية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.